



كلمة البروفيسور الحسين الوردي وزير الصحة  
في افتتاح الندوة الوطنية حول:  
"الصحة في السجون : أي نظام لرعاية  
صحية أفضل بالوسط السجني؟ "

الإثنين 26 أكتوبر 2015  
مركز المؤتمرات لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتعليم  
حي الرياض - الرباط

السيد المنسوب العام للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج  
السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
السيد ممثل مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء  
السيد ممثل منظمة الصحة العالمية بالمغرب  
السادة الكتاب العامون (لوزارة الصحة وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج و المجلس  
الوطني لحقوق الإنسان)  
السيد المفتش العام لوزارة الصحة  
السادة مديري الإدارة المركزية لوزارة الصحة  
السادة المدراء المركزيون للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج  
السادة وكلاء الملك لدى محاكم المملكة  
السادة مدراء المراكز الاستشفائية الجامعية  
السيد عميد كلية الطب والصيدلة وعميد كلية طب الأسنان بالرباط  
السيد رئيس الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء  
السيد المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية  
السيد مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا  
السيدات والسادة ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني  
السيدات والسادة الخبراء  
أيها الحضور الكريم

يشرفني اليوم أن أحضر إلى جانبكم في الافتتاح الرسمي للندوة الوطنية "الصحة في السجون : أي نظام لرعاية صحية أفضل بالوسط السجني؟" والتي تنظم بشراكة بين وزارة الصحة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، بدعم من منظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة داء السيدا، السل والملاريا.

أود في البداية أن أرحب بكل المشاركين وأتوجه لهم بجزيل الشكر على تلبية الدعوة للحضور معنا. كما أود أيضا أن أعرب عن امتناني و تشكراتي لجميع شركائنا الذين ساهموا معنا في إعداد و تنظيم هذا الحدث الهام.

### حضرات السيدات والسادة،

إن صحة السجين تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، والنهوض بهذا الحق يشكل تحديا كبيرا للمنظومة الصحية ببلادنا. وفي هذا الإطار، فإن الآليات الدولية لحقوق الإنسان- انطلاقا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووصولاً إلى النصوص الخاصة مثل "القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" التي اعتمدها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تؤكد بوضوح على أن الأشخاص المحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية ينبغي أن يتمتعوا بنفس الحق في الصحة كباقي المواطنين، كما تنص هذه المواثيق على أن الدولة تتحمل المسؤولية الكاملة لضمان الشروط الضرورية من أجل تمتع السجناء بهذا الحق، في إطار احترام كرامتهم ودون أي تمييز سواء كان اجتماعيا، ثقافيا أو دينيا.

ولقد أوصت منظمة الصحة العالمية في تقريرها حول السجون والصحة الصادر سنة 2014، بأن السياسة الصحية للسجناء يجب أن تمثل جزءا لا يتجزأ من السياسة الصحية الوطنية. وتؤكد المنظمة أيضا أن هاته الشريحة من المجتمع تعتبر أكثر هشاشة وعرضة للمخاطر الصحية، خاصة تلك المتعلقة بالأمراض السارية وغير السارية.

وفي هذا الإطار، خصص دستور المملكة المغربية لسنة 2011 اهتماما خاصا لمسألة احترام حقوق السجناء حيث نص في مادته 23 على ضرورة تمتع السجناء بحقوقهم الأساسية وتوفير جميع الظروف الإنسانية اللازمة لهم خلال فترة اعتقالهم.

وقد حظي هذا الموضوع بأولوية خاصة في التوجهات الإستراتيجية السامية لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، حيث قال في خطابه السامي لـ 29 يناير 2003 بمناسبة افتتاح السنة القضائية: " إن ما نوليهِ من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية".

كما أولى الظهير الشريف رقم 1-99-200 المنظم للمؤسسات السجنية اهتماما خاصا للخدمات الصحية في السجون، حيث خصص فصلا كاملا يحدد القواعد التنظيمية للمنظومة الصحية داخل المؤسسات السجنية، مما مكن من إحداث قفزة نوعية في مجال الرعاية الصحية للمعتقلين ببلادنا.

### حضرات السيدات والسادة،

وعيا بأهمية النهوض بالحقوق الصحية لفائدة الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والذين يوجدون في وضعية هشاشة كفئة السجناء، و تماشيا مع مبدأ المساواة في الولوج للخدمات الصحية، فقد خصصت الإستراتيجية القطاعية لوزارة الصحة لفترة 2012-2016 إجراءات هامة تخص تعزيز الخدمات العلاجية والوقائية لفائدة السجناء.

و هكذا، وبفضل الشراكة الفعالة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج و باقي الفرقاء، تم خلال سنة 2014 تقديم الخدمات التالية لفائدة السجناء من طرف المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة: أكثر من 42000 استشارة طبية ، 1500 عملية استشفاء و 400 عملية جراحية.

وفيما يخص الوقاية من الأمراض الوبائية و السارية داخل المؤسسات السجنية، فقد تم تنظيم حملات للتطعيم ضد مرض التهاب السحايا لفائدة السجناء، حيث فاق عدد المستفيدين من هذه الحملات 4000 سجيناً خلال سنة 2014.

وأخذا بعين الاعتبار ارتفاع نسبة انتشار داء فيروس نقص المناعة البشرية في السجون التي تتراوح ما بين 0.3% و 2.5% حسب الدراسات التي أجرتها وزارة الصحة، فقد تم تخصيص غلafa ماليا يناهز 3 ملايين درهما خلال السنوات الأربع الماضية، لتعزيز أنشطة مكافحة السيدا

والأمراض المنقولة جنسيا داخل السجون، مع برمجة ميزانية إضافية قدرها 2.5 مليون درهم للفترة ما بين 2015-2017. وقد مكن هذا الغلاف المالي من إجراء عدة حملات توعوية وتحسيسية ضد هذا الداء لفائدة أزيد من 7000 معتقلا، وإجراء عدة ورشات تحسيسية لفائدة كل موظفي المؤسسات السجنية (مدراء المؤسسات، رؤساء المعامل، المرشدين المشرفون، الأطباء وأطباء الأسنان، الأطباء النفسيون، الممرضون والممرضون المساعدون)، وتكوين جميع الأطباء والممرضين العاملين داخل المؤسسات السجنية في مجال الكشف المبكر لفيروس نقص المناعة البشرية والعلاج البديل بالميتادون لفائدة مستعملي المخدرات عن طريق الحقن.

وللإشارة فإن الوزارة تتكفل بتوفير العلاج الثلاثي ضد السيدا لفائدة كل السجناء المصابين بهذا الداء.

أما فيما يخص مكافحة داء السل داخل المؤسسات السجنية، فقد قامت وزارة الصحة بإبرام اتفاقية شراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بدعم من الصندوق العالمي لمكافحة السيدا وداء السل والملاريا، رصد لها مبلغ مالي يفوق 5 ملايين درهما، وذلك من أجل:

- (1) إعادة ترميم 26 مختبرا لتحاليل اللطخة (laboratoires de bacilloscopie) وغرف العزل للمرضى داخل السجون،
- (2) اقتناء سبعة أجهزة للفحص بالأشعة الرقمية (appareils de radiologie numérisée)،
- (3) اقتناء 10 مجاهر من نوع ليد (microscope LED)،
- (4) تكوين الأطر الطبية وشبه الطبية في مجال تشخيص وعلاج داء السل،
- (5) تنظيم حملات الكشف عن داء السل لفائدة السجناء،
- (6) وإدماج تحاليل الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية داخل 13 مؤسسة سجنية.

ووعيا بخصوصيات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية لنزلاء المؤسسات السجنية، تم إدماج فئة السجناء من بين المستفيدين من نظام المساعدة الطبية (RAMED) لتغطية حاجياتهم الصحية، وذلك وفقا للشروط التي تنص عليها المادة 118 من القانون رقم 65-00 بشأن مدونة التغطية الصحية الأساسية.

## حضرات السيدات والسادة،

بالرغم من الجهود المبذولة، مازالت تواجهنا مجموعة من الاكراهات والتحديات من اجل تحسين ولوج هذه الفئة من المواطنين الى الخدمات الصحية ذات الجودة المناسبة لحاجياتهم الصحية طبقا لمبادئ العدالة الاجتماعية والحق في الصحة.

ولمواجهة هذه التحديات، تستدعي منا الوضعية إعادة هيكلة البرامج ومناهج التدخل مع اعتماد مقارنة حقوقية وتشاركية، تجعل من السجن وحقه في الصحة في صلب الاهتمام، مع بلورة برامج صحية مشتركة ومندمجة ومتعددة القطاعات لتغطية الحاجيات الصحية الأولية لفئة السجناء، ليس فقط المرتبطة بالأمراض الوبائية والمنقولة، بل كذلك الحاجيات المتعلقة بالأمراض غير السارية كداء السكري وأمراض القلب والشرابين، والصحة النفسية والإدمان، وصحة الأم والطفل.

ومن اجل تقريب الخدمات الصحية إلى السجن، فانه يتعين تعزيز الخدمات الاستشارية الطبية العامة والمتخصصة داخل السجون من اجل تتبع الحالة الصحية للسجناء المصابين بأمراض مزمنة، عوض أن ينقلوا إلى المستشفيات لأجل هذا الغرض.

و ينبغي كذلك التفكير في آليات جديدة لتحسين وتطوير وسائل التنسيق والتعاون بين وزارة الصحة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وجميع الفرقاء المعنيين، سواء على المستوى المركزي أو الجهوي أو الإقليمي في إطار نظام الجهوية الموسعة الذي يسهر على تنفيذه وتبعه صاحب الجلالة، الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، مع الاخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال وكذا توصيات المنظمات الدولية. وذلك بغية تنفيذ وتبعية البرامج الصحية التي تستهدف فئة السجناء.

ومن اجل النهوض بهذه التحديات، فقد تقرر إنشاء لجنة تقنية مشتركة تضم ممثلين عن وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلين عن المجتمع المدني وفرقاء آخرين، تعهد إليها مهمة اقتراح في أقرب الآجال برنامج عمل مندمج ومشارك للنهوض بالوضعية للسجناء وفق مقارنة حقوقية وبناء على التوصيات التي ستنبثق عن هذه الوطنية الهامة وكذا التجارب الدولية الرائدة.

أما فيما يخص تحسين وضعية السجناء الذين يعانون اضطرابات نفسية والصادرة في حقهم أحكام قضائية تقضي بانعدام مسؤوليتهم وإيداعهم بمصالح الأمراض النفسية، فقد تقرر ادماج عضوية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج داخل اللجنة الوطنية للصحة النفسية من أجل المشاركة في دراسة وتتبع ملفات هذه الفئة من السجناء وإيجاد الحلول اللازمة لها.

### حضرات السيدات والسادة،

تعتبر هذه الندوة الوطنية الهامة مناسبة جليّة للوقوف عند وضعية الصحة في السجون مع إنجازاتها وأكراهاتها، ولتبادل الأفكار والتجارب في هذا المجال ومن أجل استخراج الدروس واستنتاج التوصيات التي من شأنها دعم مسلسل تعزيز وتقوية منظومة الخدمات الصحية لفائدة المواطنين السجناء.

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أجدد شكري لكل المؤسسات الشريكة؛ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكل شركائنا من المجتمع المدني لتعاونهم المثمر والمتآزر مع وزارة الصحة. كما أود أيضا أن اعبر عن امتناني لمنظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة داء السيدا والسل والملاريا، على دعمهم التقني والمادي لتنظيم هذه التظاهرة. كما اغتنم هذه الفرصة لأتوجه بأحر تشكراتي إلى كل مهنيي الصحة من أطباء وممرضين وتقنيين واطر إدارية وأعوان على الجهود التي يبذلونها من أجل التكفل الطبي والوقائي بالحاجيات الصحية للسجناء. وأتقدم بالشكر كذلك لكل القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والدولية وجمعيات المجتمع المدني على المساهمة الفعالة من أجل النهوض بصحة السجناء.

أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في أشغالكم خلال هذا اللقاء، وإني أتطلع بكل اهتمام إلى التوصيات التي ستنتج عنها.

شكرا لكم على اهتمامكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.